# التجربة الماليزية في تنويع الصناعة التحويلية وامكانية استفادة الاقتصاد العراقي منها

# The Benefits of Malaysian Experiment in Varying Manufacturing on the Iraqi Economy

**ا.د. عامر عمران المعموري** [١]

Prof. Amir Omran Al-Ma'mory (PhD)

**أ.م.د. سرمد عبد الجبار**[٢]

Assit. Prof. Asrmad Abduljabbar

**م.م. عبير مرتضى حميد السعدي**[٣]

Assit. Lect. Abeer Murtadha Hameed As-Saadi

**الخُلاصة**

تعد ماليزيا احدى الدول الاسيوية التي نجحت في تنويع اقتصادها عن طريق تنويع صناعتها التحويلية والاستخراجية، في محاولة منها للحد من اعتمادها على إيرادات النفط والتخلص من فخ الريعية، متبعة بذلك مجموعة من السياسات والإجراءات الداعمة لعملية التنويع لأحداث تحول بنيوي في هياكلها الإنتاجية مستغلة كافة مواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق ذلك.

١- كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاءameralmamouri @yahoo.com

٢- كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء sarmad.a@uokerbala.edu.iq

٣- مركز الدراسات الاستراتيجية -جامعة كربلاء rihan9927@gmail.com

لذا يهدف البحث الى الاخذ بالتجربة الماليزية كونها من التجارب الفريدة في تنويع الصناعة التحويلية من خلال عرض تطور قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا واهم السياسات والاجراءات التي طبقت لتحقيق التنويع الصناعي والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتحققة من ذلك والتي سيتم تناوله في المبحث الأول، فيما تضمن المبحث الثاني الى مدى إمكانية افادة الاقتصاد العراقي من تجربة تنويع في الصناعة التحويلية في ماليزيا.

وخلصت الدراسة من لأجل الاستفادة من التجربة الماليزية في تنويع الصناعة التحويلية ومحاكاتها في الاقتصاد العراقي لابد من معرفة العوامل والسياسات التي ساهمت في نجاح التجربة الا دور الدولة في توفير بيئة استثمارية متكاملة جاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة من السبعينيات القرن الماضي التي ساهمت في اكتشاف ماليزيا ميزات تنافسية جديدة بعيدا عن النفط وظهور صناعات ذات قيمة مضافة عالية، لتتميز ماليزيا فيما بعد بإنتاج مجموعتين من الصناعات، صناعات قائمة على الموارد المحلية مثل (صناعة البتروكيماويات، زيوت الطعام، النفط المكرر، زيت النخيل، قفازات مطاطية، الإطارات) وصناعات غير قائمة على الموارد المحلية مثل صناعة الالكترونيات والكهربائيات.

**الكلمات المفتاحية**: التنويع ، ماليزيا، صناعة تحويلية.

## Abstract

Malaysia is one of the Asian countries that has succeeded in diversifying its economy by diversifying its manufacturing and extractive industries, in an attempt to reduce its dependence on oil revenues and get rid of the rentier trap, following a set of policies and procedures supporting the diversification process to bring about a structural transformation in their production structures, exploiting all its natural resources. and mankind to achieve this.

Therefore, the research aims to introduce the Malaysian experience as it is one of the unique experiences in diversifying the manufacturing industry by presenting the development of the manufacturing sector in Malaysia and the most important policies and procedures that have been applied to achieve industrial diversification and the social and economic benefits achieved from that, which will be addressed in the first topic, while the second topic included to The extent to which the Iraqi economy can benefit from the experience of diversification in the manufacturing industry in Malaysia.

The study concluded that in order to benefit from the Malaysian experience in diversifying the manufacturing industry and simulating it in the Iraqi economy, it is necessary to know the factors and policies that contributed to the success of the experiment, except the role of the state in providing an integrated investment environment that attracts foreign and

local investment, as well as the economic reforms pursued by the government from the seventies of the last century that Contributed to Malaysia's discovery of new competitive advantages away from oil and the emergence of industries with high added value, to be characterized by Malaysia later in the production of two groups of industries, industries based on local resources such as (petrochemical industry, edible oils, refined oil, palm oil, rubber gloves, tires) And industries that are not based on local resources such as the electronics and electrical industries.

**Keywords**: diversification, Malaysia, manufacturing industry

## المقدمة

أدركت الحكومة الماليزية أنَّه من الضروري تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد عن طريق تنويع اقتصادها واستغلال وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ماليزيا من :(مطاط وقصدير ونفط وغاز وزيت النخيل)، فضلا عن موقعها الجغرافي لتغيير هيكلها الاقتصادي للتحول من اقتصاد زراعي تعديني إلى اقتصاد صناعي متنوع. لذلك سعت الحكومة الماليزية الى تنويع صناعتها التحويلية من خلال اتباعها مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الصناعية والتجارية الداعمة لعملية التنويع لأحداث تحول بنيوي في هياكلها الإنتاجية مستغلة كافة مواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق ذلك.

ولكون التنويع في قطاع الصناعة التحويلية يسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلدان النامية ولاسيما العراق وتوفير مصادر جديدة للدخل وتحقق الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية ، اذ للصناعة التحويلية القدرة على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية من خلال خلق سلع ومنتجات تصديرية اكثر تنافسية بدل من تصديرها بشكل سلع اولية ، وقدرته على استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة .

لذا يهدف البحث الى استعراض التجربة الماليزية في تنويع الصناعة التحويلية من خلال عرض تطور الصناعة التحويلية لماليزيا واهم السياسات والاجراءات التي طبقت لتحقيق التنويع الصناعي والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن التنويع والتي سيتم التطرق اليها في المبحث الاول ، فيما تضمن المبحث الثاني إمكانية إفادة الاقتصاد العراقي من تجربة تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في معاناة معظم دول النامية ومنها العراق من اختلالات هيكلية عميقة جراء الاعتماد المفرط على مورد وحيد الا وهو النفط واهمالها القطاعات الأخرى ومنها قطاع الصناعة التحويلية، وعدم وجود سياسات صناعية وتجارية فعالة لتنشيط قطاع الصناعة التحويلية.

## فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث ان الاخذ بتجارب الدول الناشئة ومحاكاتها في الاقتصاد العراقي سيوجهه نحو تنويع قطاع الصناعة التحويلية مما سيقلل من الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وسيحقق تنويع في مصادر الدخل والإنتاج ، وسيقلل من الاعتماد المتزايد على الريع النفطي والمخاطر التي قد تصيب الاقتصاد المحلي جراء تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية.

## اهمية البحث

يلعب قطاع الصناعة التحويلية دوراً بارزاً في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي كونه من القطاعات الديناميكية التي لها القدرة على تنويع الهيكل الإنتاجي في البلد وخلق ترابطات تشابكية امامية وخلفية بين القطاعات والصناعات ، كما له القدرة على استيعاب الايدي العاملة الفائضة. لذا فأن الاخذ الدروس من تجارب ناجحة في دول نامية مثل ماليزيا مرت بالظروف نفسها التي يمر فيها العراق يمكن ان يسهم في توجيه الحكومة نحو السياسات الفعالة

## هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في هو تسليط الضوء على تجربة ماليزيا في تنويع الصناعة التحويلية وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي من خلال استعراض وتحليل الأهداف الفرعية التي هي:

١.معرفة كيف تطورت الصناعة التحويلية في ماليزيا خلال العقود السابقة.

٢.معرفة كيف بدأت عملية التنويع في قطاع الصناعة التحويلية وماهي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعت الحكومة لتحقيق ذلك؟

٣.ما فوائد التنويع في الصناعة التحويلية على المجتمع الماليزي؟

٤.تحديد اهم النقاط التي يمكن الإفادة من التجربة الماليزية لمحاكاة الاقتصاد العراقي.

## منهجية البحث

لأثبات صحة الفرضية من عدمها، فقد اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا.

## أولاً: موضوع البحث

## المبحث الأول: تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا

تعد ماليزيا احدى الدول الاسيوية التي نجحت في تنويع اقتصادها عن طريق تنويع صناعتها التحويلية والاستخراجية ، في محاولة منها للحد من اعتمادها على إيرادات النفط والتخلص من فخ الريعية . وفي

هذا المبحث سيتم تناول تطور الصناعة التحويلية في ماليزيا والسياسات والإجراءات التي اتبعت لتنويع الصناعة التحويلية والفوائد التي نتجت عنها

## اولاً: تطور قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا

شهد قطاع الصناعة التحويلية توسعًا سريعًا منذ السبعينيات ، بهدف إنتاج سلع للتصدير والابتعاد المنتجات المستوردة بتلك المصنوعة محليًا. ومع أواخر العقد الماضي و أوائل القرن الحادي والعشرين ، أصبح قطاع الصناعة التحويلية العمود الفقري للنمو الاقتصادي في ماليزيا. إذ يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2000 شكل ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي أي (30.9%) في حين أسهمت القطاعات الأخرى التي برزت خلال العقود الأخيرة التجارة والخدمات المالية بنسب (13.4%، 13.5%) على التوالي . ونلاحظ من الجدول (1) أنَّ نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية قد ظلت ثابتة نسبياً خلال الأعوام (2015–2019) عند (22%) ،ويعود ذلك إلى تراجع حجم الصادرات الصناعية بسبب الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة اللذين يعدَان أحد الأسواق المهمة لماليزيا وكذلك الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من حالة الركود الاقتصادي.

جدول (1) مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال المدة (1990- 2019 ) (نسبة مئوية).

| السنة | زراعة | تعدين | صناعة تحويلية | بناء | ماء وكهرباء وغاز | تجارة | مواصلات و نقل | خدمات مالية | خدمات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 16.3 | 9.4 | 24.6 | 3.5 | 2.7 | 13.2 | 6.7 | 8.2 | 7.2 |
| 1991 | 14.9 | 9.0 | 25.6 | 3.7 | 2.4 | 14.0 | 6.7 | 8.6 | 7.4 |
| 1992 | 14.6 | 8.6 | 25.1 | 3.8 | 2.7 | 14.5 | 6.5 | 9.5 | 7.4 |
| 1993 | 12.9 | 7.5 | 26.2 | 3.8 | 3.1 | 14.6 | 6.7 | 10.9 | 7.4 |
| 1994 | 11.6 | 7.3 | 26.7 | 4.0 | 3.3 | 15.0 | 7.2 | 10.4 | 7.5 |
| 1995 | 10.3 | 8.2 | 27.1 | 4.4 | 3.5 | 15.2 | 7.4 | 10.4 | 7.7 |
| 1996 | 9.8 | 7.7 | 29.1 | 4.7 | 3.5 | 14.9 | 7.2 | 11.0 | 7.5 |
| 1997 | 9.2 | 7.3 | 29.9 | 4.8 | 3.1 | 15.0 | 7.5 | 12.2 | 7.5 |
| 1998 | 9.6 | 7.9 | 27.9 | 4.0 | 3.7 | 15.6 | 8.1 | 12.9 | 8.3 |
| 1999 | 9.1 | 7.9 | 29.4 | 3.6 | 3.7 | 15.2 | 7.9 | 12.9 | 8.0 |
| 2000 | 8.6 | 10.6 | 30.9 | 3.9 | 3.0 | 13.4 | 7.0 | 13.5 | 6.0 |
| 2001 | 8.5 | 10.3 | 29.4 | 4.0 | 3.1 | 13.7 | 7.4 | 14.1 | 6.2 |
| 2002 | 8.3 | 10.2 | 29.0 | 3.9 | 3.1 | 13.5 | 7.3 | 14.7 | 6.1 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6.0 | 14.5 | 7.2 | 13.0 | 3.1 | 3.8 | 30.0 | 10.3 | 8.4 | 2003 |
| 5.9 | 14.2 | 7.3 | 13.2 | 3.1 | 3.5 | 30.7 | 10.0 | 8.2 | 2004 |
| 5.1 | 12.1 | 6.7 | 13.7 | 2.6 | 3.0 | 27.6 | 13.3 | 8.3 | 2005 |
| 4.9 | 12.4 | 6.8 | 13.9 | 2.6 | 2.8 | 28.0 | 12.4 | 8.3 | 2006 |
| 4.9 | 13.1 | 6.9 | 15.0 | 2.5 | 2.9 | 27.2 | 11.9 | 7.9 | 2007 |
| 5.0 | 13.6 | 7.0 | 15.8 | 2.5 | 2.8 | 26.1 | 11.1 | 7.8 | 2008 |
| 5.2 | 14.4 | 7.2 | 16.4 | 2.6 | 3.1 | 24.2 | 10.5 | 7.9 | 2009 |
| 4.5 | 11.4 | 8.3 | 16.4 | 2.7 | 3.4 | 23.4 | 10.9 | 10.1 | 2010 |
| 4.5 | 11.6 | 8.4 | 16.6 | 2.7 | 3.4 | 23.5 | 9.9 | 10.2 | 2011 |
| 4.4 | 11.8 | 8.6 | 16.5 | 2.6 | 3.8 | 23.2 | 9.5 | 9.8 | 2012 |
| 4.5 | 11.7 | 8.8 | 16.7 | 2.6 | 4.0 | 22.9 | 9.2 | 9.5 | 2013 |
| 4.4 | 11.6 | 9.0 | 17.1 | 2.6 | 4.3 | 23.0 | 9.0 | 9.2 | 2014 |
| 4.9 | 11.1 | 8.9 | 18.7 | 2.7 | 4.7 | 22.3 | 8.8 | 8.3 | 2015 |
| 4.9 | 11.0 | 9.1 | 19.1 | 2.7 | 4.8 | 22.3 | 8.6 | 7.6 | 2016 |
| 4.9 | 11.0 | 9.3 | 19.3 | 2.6 | 4.9 | 22.3 | 8.1 | 7.6 | 2017 |
| 4.9 | 11.2 | 9.5 | 20.0 | 2.6 | 4.9 | 22.4 | 7.6 | 7.3 | 2018 |
| 5.0 | 11.4 | 9.7 | 20.5 | 2.7 | 4.7 | 22.2 | 7.2 | 7.1 | 2019 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Department of Statistics. MALYASIA2015-2019.Annual gross domestic product. 13may 2020,p31.

إن نمو قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا كان مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي نما بسرعة منذ منتصف الثمانينيات وجذبه في ذلك سياسات الاستثمار المواتية والعمالة الرخيصة نسبيًا وتطور أسواق المال والبنية التحتية المتقدمة. وتعد اليابان أكبر مستثمر في ماليزيا تليها تايوان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن تدفقات الأموال من دول الإقليم،مثل: هونج كونج وسنغافورة ، ليبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية (18.811) مليار دولار عام 1995. وعلى الرغم من تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمتين: الأزمة الآسيوية 1998والأزمة المالية العالمية 2009، إلا انه حقق زيادات مستمرة في حجم الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى (22656، 34837) مليون دولار خلال الأعوام (2000، 2010) على التوالي ، في ظل الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي، منها: إمكانية الشركات الأجنبية أنَّ تمتلك (100% )من اعمالها التجارية في ماليزيا دون قيود، ويمكن تقديم عطاءات لمشاريع دون الحاجة إلى شراكة محلية ، لتتوجه بعد ذلك اغلب الاستثمارات الأجنبية نحو ماليزيا ولتصل ذروتها في عام 2019 ليبلغ (64094) مليون دولار.

جدول(2) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (1990–2019)
(مليون دولار)

| السنة | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الاستثمار الأجنبي (مليون دولار) | – | 18811 | 22656 | 29737 | 34837 | 52448 | 64094 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منشورة على موقع وزارة الإحصاء الماليزية
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php

لم تزد الصناعة التحويلية حصتها من الناتج المحلي الإجمالي فحسب ، بل كان لها النصيب الاكبر من العمالة .ففي عام 1985 بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية (850.400) عامل لترتفع إعدادهم إلى (2214883)عامل عام2019 أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ، مقسمين حسب القطاعات الفرعية الرئيسة في الصناعة التحويلية في ماليزيا ،هي[٤].:

- المنتجات الكهربائية والالكترونية والبصرية المساهمة الأكبر في عدد الوظائف، إذ كانت نسبة العاملين فيه (25.1%) أي ( 556.149) عاملاً.
- قطاع البترول والمواد الكيميائية والمطاط والمنتجات البلاستيكية التي بلغت نسبة العاملين فيه (17.7%) أي (391.763)عاملاً.
- قطاع المنتجات المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة فقد بلغت نسبة عدد العاملين فيها (15.9%) أي (352.151)عاملاً.

**ثانيا: التنويع قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا**

لم تكن قضية التنويع الاقتصادي جديدة على الاقتصاد الماليزي، ففي وقت مبكر أدركت الحكومة الماليزية أنَّه من الضروري تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد عن طريق استغلال وفرة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ماليزيا من :(مطاط وقصدير ونفط وغاز وزيت النخيل)، فضلا عن موقعها الجغرافي لتغيير هيكلها الاقتصادي للتحول من اقتصاد زراعي تعديني إلى اقتصاد صناعي متنوع.

لذلك نجد أنَّ فترة الستينيات والسبعينيات قد سعت الحكومة للتنويع الصناعي عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لإنتاج سلع استهلاكية لسد الطلب المحلي. وقامت بأنشاء هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية ، والتي تعزز عملها بوجود قوى عاملة رخيصة نسبيًا ومتعلمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا .و كما تبنت الحكومة العديد

4-DEPARTMENT OF STATISTICS MALAYSIA, ANNUAL ECONOMIC STATISTICS 2018 (MANUFACTURING SECTOR) , 2019 ,p.2.

من السياسات الصناعية لدعم استراتيجيتها الصناعية القائمة على التصدير لدعم المصدرين، بتقديمها الإعفاءات الضريبية وإنشاء مناطق لتصدير ، واستخدام التعريفات والقيود المفروضة على الواردات والمشتريات الحكومية لتشجيع الصناعات المحلية على الانتاج، ولاسيما الصناعات القائمة على الموارد المحلية.

الا ان الانخفاض الحاد في أسعار المواد الخام الأساسية (القصدير والمطاط والكاكاو) والاحتياطيات المحدودة من الموارد غير المتجددة من النفط والغاز في أوائل الثمانينيات، تطلب من الحكومة صياغة استراتيجية للتنويع الاقتصادي من أجل تقليل التعرض للصدمات في المستقبل بالتحول نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى ، والحد من التركيز المفرط في السلع الأساسية في المراحل الأولى من الإنتاج لاسيما القصدير والمطاط والتي وصلت إلى (33%) من الناتج المحلي الإجمالي و (77% )من الصادرات[٥] . وعن طريق استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها ماليزيا نفذت ثلاث سياسات لتنويع الصناعة التحويلية، والتي هي: التنويع الافقي في الصناعة التحويلية، والتنويع العمودي للصناعة التحويلية، والتنويع الموقعي في الصناعة التحويلية.

١. التنويع العمودي في قطاع الصناعة التحويلية

يقوم التنويع الرأسي او العمودي على نقل سلسلة القيمة للسلع الأساسية من الأنشطة من المرحلة الأولى إلى الأنشطة النهائية ذات قيمة المضافة الأعلى.

وقد ظهر التنويع العمودي في الصناعات التحويلية القائمة على الموارد المحلية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما اتبعت الحكومة الماليزية استراتيجية التصنيع من اجل احلال الواردات لمعالجة سد الطلب من السلع الاستهلاكية عن طريق الاعتماد على الموارد المحلية ، مما شجعت الحكومة الماليزية الشركات المحلية على إنتاج مختلف السلع المستوردة ،بتقديمها الحوافز المالية والتشريعية كافة لجذب الاستثمار الأجنبي وتوفيرها البنية التحتية الصناعية وفضلا عن توفر العمالة المنخفضة التكلفة، مما شجع ذلك المؤسسات الصناعية الجديدة على زيادة العرض المحلي للسلع المستهلكة لتحل محل ظهور السلع المستوردة ،مثل: الصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والمواد الكيميائية[٦]. إذ انخفض معدل استيراد السلع الاستهلاكية، مثل: الأغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية المعمرة من

5- Organisation for Economic Co-operation and Development(OECD), OECD Economic Surveys:Malaysia ,ECONOMIC ASSESSMENT, France, 2016,p18.

6 -Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case of Malaysia, revenue watch institute, NEW YORK , 2013,p7.

(47%) عام 1961 إلى (27 % ) في عام 1970[٧].

إن اتباع الحكومة استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد جراء الاعتماد المفرط على تصدير المواد الخام وسلع الأولية (لاسيما بعد أزمة الطفرة النفطية عام ١٩٨٣) ، إذ اتبعت الحكومة التنويع الرأسي لتطوير الصناعات التحويلية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج المطاط الطبيعي وزيت النخيل والنفط في المنبع ، فنتج عن ذلك منتجات أكثر تعقيداً وتطوراً ،مثل: الصناعات البتروكيمياوية ، والمواد الكيمياوية ، والنفط المكرر، وزيت النخيل والقفازات المطاطية، والمنتجات الوقائية. إذ اهتمت الحكومة الماليزية بتنويع صناعة المطاط وزيت النخيل اللذين يعدان من الصناعات القائمة على الموارد المحلية، عن طريق الاهتمام بجودة إنتاج المطاط الخام الطبيعي وزيت النخيل الخام ،لأنه يمكّن ماليزيا من التنافس مع المنتجين الاخرين ،مثل: إندونيسيا ، والاهتمام بتصنيع منتجات جديدة من المطاط الطبيعي وزيت النخيل خام ،مثل: (الإطارات ،والقفازات، والكيماويات ،والديزل الحيوي القائم على النخيل) . وقد نفذت الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات لتنويع صناعة المطاط وزيت النخيل منها:

أ- تقديم الدعم الحكومي للشركات الصغيرة والمتوسطة أسهم في تطوير صناعة المطاط بشكل كبير عن طريق دعمهم بتكاليف المدخلات المنخفضة الناتجة من انخفاض أسعار المطاط الطبيعي المقدم وتوافر العمالة الأجنبية الرخيصة في الثمانينيات والتسعينيات، حتى أصبحت ماليزيا اليوم أحد أكبر منتجي القفازات المطاطية الطبية على مستوى العالم[٨].

ب- سعت الحكومة إلى تطوير انشطة الصناعية المستهدفة في المصب، ،مثل: معالجة زيت النخيل، والكيمياويات، والديزل الحيوي، متحديا الحجج السابقة أنَّ ماليزيا تفتقر إلى ميزة نسبية في زيت النخيل ، متخذة لذلك عدداً كبيراً من التدابير المستهدفة من أجل تطوير صناعة زيت النخيل، منها[٩]:

ت- في عام 1962قدمت الحكومة منحاً مالية للمزارعين لزراعة أشجار النخيل، كما اشترطت من المستثمرين الأجانب أنَّ تنقل شركاتهم إلى ماليزيا ، إذ قامت الحكومة الماليزية فيما بعد بشراء تلك

7-Jesus Felipe, Development and Modern Industrial Policy in Practice Issues and Country Experiences, THE ASIAN DEVELOPMENT BANK ANDEDWARD ELGAR PUBLISHING, USA, 2015,p63.

8 -bank negara Malaysia, ANNUAL REPORT 2013,ECONOMIC DEVELOPMENTS IN 2013, 2014,p 24.

9 - bank negara Malaysia ,op.cit, 2014,p.87.

المزارع عن طريق الشركات التابعة لها، لتصبح جميع المزارع في منتصف الثمانينيات تحت سيطرة الدولة، لتبلغ مساحتها عام 2012 ما يقارب( 5.08 )مليون هكتار.

ث- بموجب قانون حوافز الاستثمار لعام 1968، تمتع الشركات زيت نخيل المؤهلة بإعفاءات ضريبية لمدة سنتين وقابلة للتجديد، وثماني سنوات من الإعفاءات الضريبية عن الارباح، في حين منحت مصافي زيت النخيل إعفاءات ضريبية تصل إلى سبع سنوات، كما قدمت إعفاءات ضريبية أخرى تحسب على أساس أداء الصادرات والاستثمارات الرأسمالية.

ج- وضع رسوم مرتفعة على صادرات زيت النخيل الخام ،وتقديم إعفاءات على زيت النخيل المعالج مما حفز المنتجين على توجه استثماراتها نحو الأخير.

ح- أنشأت الحكومة هيئة لتسجيل وترخيص زيت النخيل (PORLA)، ومعهد زيت النخيل الماليزي (PORIM)، اللذان دمجا فيما بعد ليصبحا المجلس الماليزي لزيت النخيل (MPOB) وهي جهات مسؤولة عن التنظيم والترخيص، والتدريب والبحث والتطوير في القطاع العام، والترويج للصادرات(١٠).

خ- استخدام سياسات صناعية أخرى أسهمت في تنمية الصناعات التحويلية. فعلى سبيل المثال، تهدف السياسة البيئية الماليزية لعام 2006 إلى الاستعاضة التدريجية عن وقود الديزل بزيت النخيل، كونه من الوقود العضوي الرفيق للبيئة.

أما **صناعة النفط** التي كانت الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادي ، الذي كانت الشركات المتعددة الجنسية تهيمن عليه ، كونها تزود الصناعة النفطية بأحدث أساليب التكنولوجيا في المنبع ، إذ إن حقول النفط في ماليزيا هي حقول في مياه بحرية وعميقة ،مما تتطلب توفر تكنولوجيا متطورة لاستخراجه ،وللتغلب على هذا الوضع، ومن اجل استفادة ماليزيا وشعبها من مواردها المحلية ، أنشأت الحكومة الماليزية شركة ( بتروناس) عام1974 من أجل إدارة الموارد النفطية والغازية كاملةً. ليقر بعد ذلك قانون تنمية النفط الذي حدد أنَّ يكون استكشاف النفط والغاز في ماليزيا وفق أسلوب (عقود تقاسم الإنتاج)*،ولم يتوقف عمل شركة بتروناس على أنشطة التنقيب عن النفط

10- Christie F. Robert& Sathianathan Menon, Improving the Environmental Sustainability and the Export Competitiveness in the Food Sector: Case of the Malaysian palm oil industry, Economic Commission for Africa, Bangkok,2006., P86.

* عقود تقاسم الإنتاج، هو احد أساليب عقود الإنتاج النفطي الذي استخدمته اغلب الدول النفطية الكبرى ، وفي ماليزيا تقوم «بتروناس» بإعطاء حقوق الاستكشاف للشركات الأجنبية بعد أن توافق الأخيرة على توفير التمويل وتحمل كل مخاطر أنشطة التنقيب مقابل حصة من الإنتاج.

وإنتاجه بل قامت بتوسيع مشاريعها الصناعية في المصب عن طريق انشاء مصنع الأسمدة الكيمياوية في ساراواك لتصبح شركة بتروناس شركة دولية متكاملة للنفط والغاز، تعمل في أكثر من 50 بلد ولتصنف من بين احدى الشركات البارزة في قائمة الشركات فورتشن (500)العالمية ( Fortune Global 500) [١١]. اما اهم الأساليب التي اتبعتها شركة بتروناس لتنويع الصناعة النفطية، هي:

أ- تنمية رأس المال البشري عن طريق التدريب والتعليم وتنمية المهارات القيادية لموظفيها. ففي عام 2011، أنشأت شركة بتروناس مركز بتروناس للقيادة، لتدريب وتعليم العاملين في شركة بتروناس .

ب- اطلقت شركة بتروناس برنامجاً لتطوير قدرات الموردين المحليين على استخدام المحتوى المحلي في الصناعات وماهي الآليات التي تتبعها في ذلك؟

ج- لشركة بتروناس دور كبير في توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التي ينخفض فيها مستويات الإنتاج ، إذ قامت بعد الأزمة النفطية برفع معدل ضريبة الدخل المفروضة على إنتاج النفط والغاز في المنبع إلى (38%) كآلية لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات النفطية في المصب ، مما أسهم ذلك في ظهور انواع جديدة من المنتجات النفطية المصنعة ،مثل: مواد التشحيم والعطريات ووقود الطائرات المتخصصة والبتروكيماويات المتقدمة من المخرجات الرئيسة في المنبع ،مثل: البنزين والديزل والبتروكيماويات الأساسية[١٢]. وفي الوقت الحاضر، يُستمد ما يقرب من نصف إيرادات شركة بتروناس من الأنشطة النهائية.

٢. التنويع الافقي في الصناعات التحويلية غير القائمة على الموارد المحلية ،مثل: الإلكترونيات والصناعات الكهربائية:

لقد شجعت الحكومة الماليزية انتاج الصناعة الالكترونية والكهربائيات في وقت مبكر ، عندما انتهجت استراتيجية التصنيع من اجل التصدير في الستينيات من القرن الماضي، وأنشات هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) كخطوة أولى للوصول إلى الشركات متعددة الجنسيات لاسيما الشركات الامريكية العاملة في مجال الإلكترونيات، نظرًا لعدم وجود سجل سابق لهذا النشاط في ماليزيا، ومع إصابة الاقتصاد الماليزي بالركود الاقتصادي والانخفاض الحاد بأسعار القصدير والمطاط الطبيعي في منتصف الثمانينات، بدأت الحكومة الماليزية في التفكير بإستراتيجية لتشجيع الصناعات عالية التقنية وذات قيمة مضافة عالية ، وأنَّه لابد من تحفيز صناعة الإلكترونيات والكهربائيات(E&E) وتنويعها افقيا، كونها تتميز

11 -Petroliam National Berhad (PETRONAS), ANNUAL REPORT 2019, Malaysia ,2019,p25.

12 -bank negara Malaysia,Op.cit, p24.

بالتنافسية العالية في الأسواق الخارجية وذات محتوى تكنولوجي مرتفع ، خلال ترقية سلسلة القيمة لتصنيع منتجات أكثر كثافة في المعرفة.

فقد أثبتت ماليزيا أنه على الرغم من عدم تمتعها بمزايا نسبية في الصناعات الإلكترونية والكهربائية، إلا إنَّها تمكنت من بناء قاعدة صناعية متطورة معدة للتصدير معتمدة على الروابط المهمة التي أقامتها مع شركات الإلكترونيات والتقنيات القائمة في آسيا والمحيط الهادئ. في السنوات الأولى من صناعة الإلكترونيات و الكهربائيات ( E&E) ، كانت تستخدم العمالة بشكل كبير وركزت في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة ،مثل: التجميع اليدوي لأشباه الموصلات متبوعًا بتجميع وتغليف الأجزاء في المنتجات الصوتية وغيرها من المنتجات الإلكترونية والكهربائية ،ولكنها في الآونة الأخيرة اكتسبت خطوة أعلى في سلسلة القيمة بمجرد أنَّ أصبحت معظم عمليات التصنيع مؤتمتة. واستمرت الصناعة في التركيز في تطوير الروابط الأمامية عبر أنشطة البحث والتصميم والتطوير لتصنيع الرقائق الإلكترونية في التسعينيات. ومع بداية الألفية الثانية ، بدأ المصنعون في تنويع إنتاج أشباه الموصلات ، وهو جزء رئيس في صناعة الالكترونيات والكهربائيات، لتتجاوز استخدامها التقليدي في أجهزة الكمبيوترات واللابتوب وتتحول إلى مجالات النمو الجديدة ،مثل: أقراص، الأجهزة اللوحية وتطبيقات الأجهزة المحمولة والسيارات الكهربائية والتخزين السحابي والأجهزة الكهربائية المتقدمة[١٣]. بعد عام 2005 قدمت الحكومة الماليزية المزيد من المنح، ليس فقط لمراكز البحث والتطوير ،بل أيضاً منح للاستثمارات في قطاع التصنيع الكثيفة رأس المال، ومنح لاسيما للشركات المحلية والتي شجعت في ظهورالشركات محلية متطورة في ماليزيا تقوم بخدمات تصنيع إلكترونيات متقدمة وتصنع معدات تصنيع أشباه الموصلات[١٤]. ويمكن ملاحظة وتتبع تنويع صناعة الكهرباء والإلكترونيات، من مستويات الإنتاج منخفضة القيمة إلى مستويات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية ،لاسيما في العمليات الأمامية والخلفية عن طريق المخطط (5).ولأجل ذلك اتبعت الحكومة الماليزية عدة سياسات لتنويع الصناعة التحويلية في مجال الكهربائيات والالكترونيات منها:

٢,١. تشريع قانون الاستثمار الأجنبي في عام 1968 لتشجيع المستثمرين للاستثمار في ماليزيا، لتنشأ فيما بعد مناطق لتجهيز الصادرات في عام 1972 [١٥]. والتي شجعت البلدان المجاورة

13 - Mohamed Rizwan et al., Agglomeration in Practice: The Malaysian Experience in Diversifying Manufacturing Economics Department, Bank Negara Malaysia, November 2014,p14.

14 - VASILIKI MAVROEIDI, Industrial Policy and Global Value Chains :The experience of Guangdong, China and Malaysia in theElectronics Industry, p.h.d research ,Centre of Development Studies, University of Cambridge,2018, P.263.

١٥ –معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات– الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٨،ص٦٣.

،مثل: سنغافورة إلى نقل مراكز تجميع أشباه الموصلات إلى ماليزيا لقربها منها، فضلا عن الاعفاءات التي قدمتها الحكومة ،مثل: اعفاء المواقع من التعريفات الجمركية والضرائب وتقديم ضمانات لإعادة الأرباح إلى الوطن، وكما قدمت اعانات للشركات الاجنبية من أجل التدريب والتصدير وأنشطة البحث والتطوير[١٦]. لتكن تلك بداية لولادة قطاع الالكترونيات ففي عام 2019بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الالكترونيات والكهربائيات (13.91) مليار رينجيت ماليزي ، ويشكل الاستثمار الاجنبي المباشر نحو (90 % )اي ما يقارب (10) مليار رينجيت ،في حين بلغ حجم الاستثمارات المحلية ما يقارب (10%)أي ما يقارب (1)مليار رينجيت ماليزي.

٢,٢. قامت الحكومة الماليزية بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وإنشاء مراكز تصنيعية في مجال الإلكترونيات الدقيق والمعلوماتية، إذ نجد مثلا أن الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها الالكترونية الدقيقة في ماليزيا.

٢,٣. اتبعت الحكومة سياسات أكثر انتقائية بشأن الشركات المتعددة الجنسية الموجهة منتجاتها نحو التصدير، بتحرير القيود كافة لاسيما بحقوق الملكية في الشركات، ووضعت قوانين لحقوق الملكية الأجنبية تقوم نسبة إلى صادرات منتجاتها ، إذ تقسم على [١٧]:

أ- السماح بالاستحواذ على (100%) من الحقوق الملكية الأجنبية في شركاتهم في حال قامت تلك الشركات بتصدير (80%) أو أكثر من منتجاتها.

ب-السماح للشركات بتملك(51%-79%) من حقوق الملكية الأجنبية في حال قامت الشركات بتصدير (51%-79%) من منتجاتها.

ج-السماح للشركات بتملك (51%) من حقوق الملكية الأجنبية في حال قامت الشركات بتصدير ما نسبته (20%-50%) من منتجاتها، وقد راعى هذا القانون العوامل التي تتضمن التشابكية ومدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة من الصناعات.

٣. التنويع الموقعي :

أدركت الحكومة الماليزية أنَّ العقبة الرئيسة التي تواجهها في استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات هي صعوبة التنويع في صادراتها الصناعية بسبب صغر سوقها المحلية نسبيًا ، لذلك قامت الحكومة الماليزية في

16 - Zainal Aznam Yusof,Op.cit. ,p.14.

١٧ - علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً،مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية ، ع٣، م٢٣،العراق ٢٠١٥، ص١٣٧٢.

السبعينيات بصياغة استراتيجية تصنيع موجهة للتصدير تهدف إلى اقتحام الأسواق الخارجية، إذ قدمت الحوافز والتعويضات عن النفقات التي يتكبدها المستثمرون على الأنشطة الترويجية في الأسواق الخارجية ،وأنشأت منطقة للتجارة الحرة فضلا عن المناطق الصناعية ،كما طورت من البنية التحتية الداعمة للصناعة التحويلية آخرها مشاريع الممرات الاقتصادية الإقليمية[١٨]

ترتكز استراتيجية التنويع الموقعي على تطوير قطاع الصناعة التحويلية من منظور استراتيجية "التكتل متعدد القطاعات"، استفادت هذه الاستراتيجية في المقام الأول من استخدام وفرة الموارد الطبيعية في الاقاليم وتوجيهها نحو التصنيع والتي أسهمت فيما بعد في تنويع الاقتصاد المحلي .إذ أن توسيع نطاق الصناعة التحويلية عبر الاقاليم واستغلال القدرات المحلية، قلل من التركيز المفرط في عدد محدود من السلع الأساسية مما سمح بوجود صناعات متنوعة في مجال الصناعة التحويلية، بدلاً من الاختيار المسبق لعدد قليل من الصناعات المتخصصة[١٩].إن استراتيجية التنويع الموقعي ليست باستراتيجية جديدة ، فماليزيا روجت عن طريق خططها الاستراتيجية الكبرى للتكتلات الصناعية لقيادة الصناعة التحويلية ، وظهرت أولى الدعوات في استراتيجية إحلال الواردات عبر انشاء المجمعات الصناعية، التي تعد اليوم النقطة الرئيسة للنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصاد الماليزي ،واستمرت تروج فيما بعد إلى مناطق تجهيز الصادرات عن طريق مناطق التجارة الحرة وامتيازات لمستودعات التصنيع المرخصة(LMW ) عام 1972، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا لتعزيز الابتكارات الصناعية عام ١٩٩١، وآخرها الممرات الصناعية الاقليمية عام 2006. كما اعتمدت ماليزيا لتنويع صناعاتها التحويلية على التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية والممرات الاقتصادية الخمس لنشر المنافع الاقتصادية والاجتماعية بالتساوي في البلاد. وكما ركزت ماليزيا في انشاء روابط افقية ورأسية في التجمعات الصناعية بغية خلق حالة من التشابكات الامامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة .

**ثالثا :فوائد تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا**

هناك العديد من الاثار الايجابية للتنويع في قطاع الصناعة التحويلية تتمثل بالآتي:

18 -Nacer Loubna, The role of the manufacturing industry in the performance of the Malaysian economy, International Journal of Economic Studies , Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, no:13 , Germany – Berlin, 2020,p321.

19 - Mohamed Rizwan et al, Op.cit, p2.

١. ادى النمو السريع في قطاع الصناعة التحويلية إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تحول القوى العاملة العاطلة أو الفائضة في قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة التحويلية. وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات الماليزية إنَّ أعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية عام 2018يصل إلى (2.50) مليون عامل ،اي(16.4% )من إجمالي العمالة في البلاد، بعد أنَّ كان يبلغ إعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية عام 1985 ما يقارب (850) الف عامل اي بنسبة (14%)من اجمالي العمالة وللمدة نفسها، وشهد قطاع الزراعة انخفاضاً في حصته من العمالة من (29 %)في عام 1985 إلى (10.3%)في عام2018 [٢٠].

٢. من نتائج التنويع في الصناعة التحويلية هو خفض معدلات البطالة والفقر وزيادة إنتاجية العامل نتيجة للسياسات المحفزة والداعمة لراس المال البشري وانشاء الحكومة مراكز التدريب في جميع انحاء البلاد والسياسات المحفزة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها أنَّ تزيد الأجور والإنتاجية لتصل إنتاجية العامل من ناتج المحلي الإجمالي إلى( 19,7%)[٢١] وانخفضت معدلات البطالة لتصل إلى (3%) عام 2019 بعد أنَّ كانت (10%) عام 1970، اما معدلات الفقر فقد انخفضت بمعدلات مرتفعة إذ انخفضت من (49,7%) عام 1970 إلى (5,6%) عام 2019[٢٢].

٣. لقد نتج عن التنويع تعميق الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الصناعة التحويلية مع بقية الانشطة الاقتصادية، مما يضمن ترابطا وثيقا بين الإنتاج من المنبع وفيما بعد الانتاج عن طريق زخم أنشطة الإنتاج في المراحل النهائية من الإنتاج المكثف، مما ولدت نواتج صناعية ذات قيمة مضافة أعلى . ففي الممرات الاقتصادية مثلا ،وجدت احدى الدراسات عن الاثر الاقتصادي للممر الاسكندر الاقتصادي في ماليزيا في جوهور ،وجد أنَّه قد نجح في تشابكات كبيرة في الروابط أمامية وخلفية في صناعة الأغذية، تليها صناعة الالكترونيات والكهربائيات وتصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية[٢٣].

---

20-DEPARTMENT OF STATISTICS MALAYSIA OFFICIAL PORTAL,Employment and Salaries & Wages Statistics 2018, https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeBy.

٢١- احمد محيي الدين التلباني، مصدر سابق، ص٤٠.

22 -Household Income Survey 2016, Department of Statistics, Malaysia and Ministry of Economic Affairs, Malaysia https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=493&bul_id=VTNHRkdiZkFzenBNd1Y1dmg2UUlrZz09&menu_id=amVoWU54UTl0a21NWmdhMjFMMWcyZz09

23- Mohamed Rizwan, Op.cit, , P9.

٤. أدى التنويع العمودي في الصناعات القائمة على الموارد المحلية إلى ارتفاع أرباح الشركات وتزايد الإيرادات الضريبية للحكومة، وارتفاع معدلات الأجور للعاملين .

٥. نجحت ماليزيا في تنويع صناعتها عن طريق اتباع التنوع التدريجي فعلى سبيل المثال كانت تهتم الحكومات في السابق باستغلال الفرص للإنتاج وتصدير المنتجات النهائية إلى الأسواق الخارجية اما اليوم أصبح اهتمام بكيفية دمج تلك الصناعات المتنوعة في سلاسل القيمة العالمية، مما نتج عنها توسعاً كبيراً في منتجاتها ودخولها في الأسواق جديدة ورفعت من مستوى تطور مزيج الصادرات.

٦. لقد استفادت ماليزيا من الميزة النسبية للموارد الطبيعية والتكتلات الصناعية لإنتاج منتجات بتكاليف أقل، سواء في الصناعات القائمة على مواردها المحلية كالمطاط أو زيت النخيل أو الصناعات غير القائمة على الموارد المحلية ،مثل: صناعة الإلكترونيات والكهربائيات ، كما أنَّ الموقع الجغرافي المتميزة لماليزيا أسهم في خلق شركاء تجاريين من آسيا والمحيط الهادئ على وجه الخصوص وتوسع نطاق التجارة إلى الأسواق العالمية كافة ، وقد أدى ذلك إلى اتباع ماليزيا سلاسل القيمة الصناعية العالمية، إذ اصبحت قيمة صادرات ماليزيا من السلع النهائية الأساسية إلى الأسواق الغنية لا تماثل نظراءها الإقليميين ،مثل: تايلند.

٧. نجحت الحكومة الماليزية في وضع عدة مبادئ لتنويع الصناعة التحويلية وهي ترقية الصناعات المحلية وإعادة هيكلة الصناعات الجديدة ، والتحول الهيكلي من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى أنشطة ذات القيمة المضافة العالية ،مثل: الإلكترونيات والسيارات باستخدام نموذج لتحفيز الابتكارات الإضافية والاستثمار برأس المال البشري لخلق العمالة الماهرة المهتمة في مجال المعرفة، والاندماج في شبكة الإنتاج العالمية، وتحفيز التجمعات الصناعية .وكان الهدف من ذلك تنويع السلع المصدرة وتقليل الاعتماد في السلع الأولية (القصدير، والمطاط، النفط والغاز) ومحاولة محاكاة الأسواق العالمية بكل ما هو جديد ومتقدم في سلعها .لذا نلاحظ من اطلس هارفرد للتعقيد الاقتصادي أنَّ ماليزيا قد نجحت في تنويع سلتها التصديرية بوجود عدد كبير من المنتجات الصناعية المصدرة لقطاع الصناعات التحويلية ، كما نجحت في التركيز في المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى وذات مستوى تكنولوجي عالٍ بالتركيز على المنتجات الإلكترونية والكهربائية من (47.36%) عام1996 إلى (66.07%) في عام معدل النمو2018.

**المبحث الثاني: إمكانية إفادة الاقتصاد العراقي من تجربة تنويع الصناعة التحويلية في ماليزيا.**

تعد التجربة الماليزية إحدى التجارب التنموية الفريدة التي حاكت واستفادت من تجارب دول اخرى في التنمية خاصة اليابان وكوريا الجنوبية لنقل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين الى اقتصاد

يعتمد على التصنيع في ظل الإرادة وطنية مؤمنة بالتغير. لذلك يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية كونها عانت خلال فترات سابقة من ظروف تنموية صعبة شبيه بظروف العراق من فقر وبطالة وديون وقطاعات اقتصادية محدودية الإنتاجية وبالتالي يمكن أن تصبح تجربة ماليزيا نموذجاً يحتذى به من خلال السياسات التي اتبعتها المتمثلة بـ:

اولاً:الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة الماليزية في النصف الثاني من الثمانينيات عن طريق خصخصة الشركات المملوكة للدولة لتمكين المستثمرين المحليين من القطاع الخاص من توسيع قاعدة الإنتاجية الصناعية ، وتحديث البنية التحتية مستفيدة فيما بعد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية ونقل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا والتي أسهمت في رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. وانشأت الحكومة على اثره، صندوق خزانة أصول الدولة والذي تحول فيه أموال خصخصة المشاريع لاستثمارها في تمويل قطاعات البنية التحتية ومراكز البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا والابداع .

وفي إطار تحول الاقتصاد العراقي من النظام الاقتصادي المخطط مركزياً إلى اقتصاد سوق حر يتطلب من الحكومة القيام بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية منها خصخصة المشاريع الصناعية لصالح شركات ذات علامات تجارية وسمعة جيدة، كون لها القدرة على تحقيق نتائج متوخاة من الخصخصة وهي تنافسية عالية في السوق وتحقق قفزات تنموية كبيرة. كما لابد الإشارة ان لابد ان تتم عملية خصخصة المشاريع الصناعية المتوقفة بشكل تدريجي للسيطرة على العمالة الفائضة من جهة، وارتفاع الأسعار لكي لا يتضرر المستهلك المحلي من جهة أخرى. كما لابد من إلزام القطاع الخاص بتأهيل العمال ذات المهارات العالية وتدريبهم، وتقديم مكافآت مالية شبيهة بمكافآت نهاية الخدمة التقاعدية لباقي العمال ذوي المهارات المتدنية أو تحويلهم إلى أنشطة صناعية أو خدمية أخرى.

ثانياً: اتبعت الحكومة الماليزية الخطط الصناعية طويلة الاجل وقصيرة الاجل لتتم عملية التحول والانتقال الصناعي عبر مراحل، ولتتزامن عملية التحول مع الاستراتيجية التنموية التي تهدف إلى أنَ تكون ماليزيا إحدى الدول المصدرة للصناعات ذات القيمة المضافة العالي والمحتوى التكنولوجي العالي، و الحد من التركيز المفرط في السلع الأساسية لاسيما ( القصدير والمطاط) ، العراق نحن بحاجة اليوم الى خطط تنموية استراتيجية تهدف الى تنويع الاقتصاد العراقي بمفاصله كافة ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية ، وعلى الرغم من وجود الاستراتيجية صناعية من (٢٠١٣-٢٠٣٠) ، إلا إن الاهداف المعلنة في الاستراتيجية الصناعية لم تؤت ثمارها لحد الآن ، فأغلب النتائج المتحققة ضعيفة مقارنة والوقت والجهد والموارد المالية التي خصصت لها.

ثالثا: اتبعت ماليزيا حزمة من السياسات الصناعية( العمودية والافقية) لتنويع قطاع الصناعة التحويلية ، لتتميز ماليزيا فيما بعد بإنتاج مجموعتين من الصناعات، صناعات قائمة على الموارد المحلية مثل

(صناعة البتروكيماويات، زيوت الطعام، النفط المكرر، زيت النخيل، قفازات مطاطية، الإطارات) وصناعات غير قائمة على الموارد المحلية مثل صناعة الالكترونيات والكهربائيات. في حين نجد ان العراق قد فشل خلال العقود السابقة في تطوير قطاع الصناعة ومعالجة مشكلاته، وكان أحد الأسباب الرئيسة في ذلك اتباعها السياسة الصناعية الرأسية كبديل عن السياسة الافقية وليس مكملا لها، مما نتج عنه انتاج صناعي قليل التنوع وذات صادرات تقليدية غير متطورة ، لذا في ظل السياسات الصناعية الحديثة التي تؤكد على انتهاج السياسة الصناعية الافقية –الرأسية لتعزيز التنمية الصناعية و تنويع القاعدة الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد العراقي.

رابعاً:لم تقتصر ماليزيا في سياستها الصناعية على الحوافز الاستثمارية فقط، بل واكبتها بتدابير مختلفة كنهج سياسة تجارية أكثر انفتاحا ودخلت بعلاقات واتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية (آسيان) ومتعددة الأطراف (WTO)، وانشأت مناطق التجارة الحرة، ووضعت آليات لتمويل الصادرات، والاستثمار في البنية التحتية، ودعم الأبحاث، وتطوير المنتجات والتسويق. لذا طالما اتبعت ماليزيا برامج الإصلاح الاقتصادي في السياسات التجارية عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود وتخفض من حجم الضرائب لتشجيع المستثمرين على تحسين جودة السلع المصدرة وتنويعها. وفي العراق نحن بحاجة الى اصلاح الإجراءات وتدابير الحماية التجارية ،فبعد2003، اغرقت السوق العراقية بالسلع والبضائع الأجنبية رديئة النوعية وبأسعار رخيصة، مما اصبح الاقتصاد العراقي حالة من انكشاف وتبعية الاقتصادي للخارج ساعده في ذلك الاعتماد الاقتصاد العراقي على الريع النفطي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي ودمار البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية.

لذا في ظل تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي يتطلب ذلك اصلاح السياسات التجارية باتباع مجموعة من السياسات ،هي:-

أ- إقامة مناطق صناعية حرة ، إذ يمتلك العراق موقعاً جغرافياً متميزاً يربط حركة التجارة ما بين الشرق والغرب وسوقا تجاريا واسعا، وأنَ ما نحتاجه هو توفير المقومات التأسيسية من توفير المناخ الاستثماري المناسب، وتطوير البنية التحتية اللازمة، وتقديم الخدمات اللوجستية ، وتدريب العاملين، لتكون تلك المناطق أداة لتحفيز القطاع الصناعي الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار و نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري .وفي ماليزيا استثمرت موقعها الجغرافي لتنويع صناعتها التحويلية وتوسيعها،

عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية في إقامة مشاريع صناعية في مناطق صناعية، والذي نتج عنه تنوعاً في الصادرات الصناعية وزيادة مواردها المالية وتوسع حركة التجارة مع الدول الأخرى.

١- دعم السلع المصدرة عبر تخفيض الضرائب وزيادة التعرفة الجمركية على السلع المستوردة لتقليل ظاهرة اغراق السوق بالسلع المستوردة الاستهلاكية.

٢- تسهيل الإجراءات الحكومية لتمكين المستثمر الصناعي من استيراد المواد الأولية الخاصة بإنتاجه كي يتجنب جشع التجار وعدم اهتمامهم بالنوعية الجيدة للآلات والمكائن والمواد الأولية المستوردة.

٣- تحديث الجمارك العراقية لتعزيز نزاهة الخدمة والمهنية. يجب تبني الممارسات المثلى في سياسات تيسير التجارة عن طريق اتباع نهج الحكومة الواحدة وتنسيق ومواءمة السياسات بين جميع دوائر التفتيش على الحدود. وفضلا عن الحاجة الواضحة لتحسين مرافق إدارة الحدود، يجب تبسيط ورقمنة عمليات الإجراءات التجارية عن طريق الاستخدام المناسب لتكنولوجيا التجارة. ويمكن للتقنيات الحديثة لإدارة المخاطر أنَ تجعل عمليات تفتيش البضائع أكثر انتقائية، وتسرّع التجارة على الحدود وتقلل حالات الفساد الإداري والمالي في الأعمال التجارية .

٤- التأكيد على دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق كجهة رقابية تسعى إلى حماية المستهلك المحلي ودعم المنتج الوطني.

خامسا:يعد قانون الاستثمار الماليزي الذي شرع عام ١٩٦٨، من افضل قوانين الاستثمار الذي أسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية الى ماليزيا، إذ فرق بين (6) أنواع من الاستثمارات حسب المشروعات المقامة، مثل: الاستثمارات الاستراتيجية، والاستثمارات الرائدة ، والاستثمارات في المناطق المحرمة ، والاستثمارات عالية التقنية ، والاستثمارات تجديد، والاستثمارات لمشروعات الربط الصناعي، ولكل من تلك الاستثمارات مزايا وحوافز لاسيما وفق قانون الاستثمار[٢٤].وقدم العديد من الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب ولاسيما في مجال الصناعات الموجهة للتصدير، كما اعطى حرية التملك الكامل للمشروعات في حال صدر المستثمر من المنتجات الصناعية (50%) أو أكثر، كما يعطي حرية التملك للمشروعات بدون قيود إذا كانت تقوم بتشغيل أكثر من (350) عاملا ،كما يتمتع المستثمر الأجنبي بحرية كاملة في مجال حركة الأموال والأرباح. كما أصدرت العديد

٢٤- احمد محيي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة ،المجلة العلمية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،م٤، ع٧، ٢٠١٩، ص٣٦.

من القوانين ،مثل: قانون ضريبة الدخل عام 1987، وإلغاء ضريبة الأرباح (10% )على المستثمرين الأجانب.

وفي العراق لابد من تفعيل القوانين والإجراءات المنظمة لعمل القطاع الخاص واستحداثها،مثل :قانون الشراكة بين القطاع الخاص والعام الذي يعد من اهم القوانين في الوقت الحالي،وقانون منافسة ومكافحة الاحتكار رقم 14 لسنة 2010 [٢٥] ،و قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، وقانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998 المعدل الثالث الذي مازال قيد التشريع، وقانون الاستثمار بشكل عام رقم 13 لسنة 2006 المعدل الذي هو بحاجة إلى مراجعة شاملة ودقيقة لتحديد القضايا التي تقف عائقاً امام المستثمر لإعادة تعديله وصياغته ، كما أنَ قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 الذي فيه الكثير من البنود التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة في صياغتها ولاسيما الفقرات ضمان حقوق العاملين والموظفين ،وكذلك قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 الذي هو مازال قانوناً بحاجة لجهة معنية لتنفذه. فضلا عن تشريع قانون حقوق الملكية الفكرية في العراق، وقانون المناطق الصناعية[٢٦].

سادسا: نجحت ماليزيا في خلق شراكات ناجحة بين القطاع العام والخاص، إذ قامت الحكومة بتحقيق بيئة أعمال مستقرة وسليمة عن طريق تقديم القروض الميسرة للقطاع الخاص مع الزامهم بتقديم أفضل مستوى من الإنتاج، وطبقت نظام التسهيلات الادارية والمصرفية، وسهلت اجراءات منح الأراضي المراد اقامة المشاريع التنموية عليها، وشجعت المستثمر الأجنبي والمحلي على زيادة قدرته التصديرية عن طريق تخفيض معدل الضرائب والرسوم ،وانشأت المجمعات الصناعية و مناطق التجارة الحرة ومجمعات العلوم والتكنولوجيا والممرات الصناعية الإقليمية لاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية في الاقاليم وبتوجيه الصناعة التحويلية اليها، لتسهم في تنويع الاقتصاد المحلي .إذ أن توسيع نطاق الصناعة التحويلية عبر الاقاليم واستغلال القدرات المحلية قلل من التركيز المفرط في السلع الأساسية مما سمح بوجود صناعات متنوعة في مجال الصناعة التحويلية، بدلاً من الاختيار المسبق لعدد قليل من الصناعات المتخصصة ، لتتحول ماليزيا خلال المدة القصيرة من بلد زراعي- نفطي فقير إلى واحدة من أهم وأكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية في منطقة جنوب شرقي اسيا.

وفي العراق نحن بحاجة لخلق بيئة استثمارية ملائمة لعمل الشراكة بين القطاع العام والخاص أو لجذب المستثمرين المحليين والأجانب للمنشآت الصناعية، يتطلب توفير المقومات التنظيمية والتشريعية

٢٥ – مجلس النواب، القوانين الصادرة ، القوانين المنشور على الموقع الالكتروني /https://arb.parliament.iq

٢٦– مجلس الوزراء ،هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص بين عام ٢٠١٤-٢٠٣٠، ٢٠١٤، ص١١١-١١٢.

والسياسية والقانونية والمؤسساتية والأمنية الداعمة والجاذبة للاستثمار الخاص، كما أنَ توفير السياسات المصرفية والقروض، والتسهيلات المقدمة ومرونة الجهاز الضريبي والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة ،من تضخم وسعر الصرف وسياسات التبادل التجاري والسياسات السعرية والتسويقية ونظام الأجور تؤثر جميعها بشكل كبير في توجيه الاستثمار المحلي والاجنبي نحو النشاط الاقتصادي هو توفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك لن يتم ألا عن طريق وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان ، وتوفر البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص . ولبيان ذلك نورد بعض النقاط التوضيحية والتي أهمها:(٢٧)

أ- وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظّم لمبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

ب- يجب أنَ تكون الصناعات التي يتم تحديدها واختيارها للشراكة ما بين القطاع العام و الخاص، تتم وفق الأولويات التنموية هل هي صناعات قائمة أم جديدة ؟ وهل تحديد الصناعات والأنشطة ذات الميزة النسبية كامنة غير مستغلة أم أنَها صناعات قائمة ذات ميزة تنافسية ؟ هل هي صناعات تتوفر لها موارد والإمكانات المحلية أم لا ؟ هل تنتج تلك الصناعات سلعاً موجهة لغرض التصدير أم لإحلال الواردات ؟

ت- اعتماد الصيغ والأساليب الحديثة للشراكة في تنفيذ المشاريع التنموية بما يضمن إقامة شراكة فاعلة بين القطاع الخاص المحلي والاجنبي.

ث- إقامة مشاريع بنية تحتية داعمة لقطاع الصناعة، مثل: محطات الكهرباء والموانئ، ومشاريع صناعية متقدمة، مثل: صناعة البتروكيمياويات.

ج- استحداث البنية الأساسية للتصدير وفق المستجدات التقنية الحديثة، مثل: انشاء مخازن تفريغ وشحن البضائع، وضع وسائط نقل حديثة، وحوكمة إدارة منافذ الاستيراد والتصدير، وادخال الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة في الموانئ كافة.

ح- إنشاء "حدائق علوم Science Parks*"التي كان من المفترض إنجازها خلال السنوات (2018-2022) بواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة بالشراكة بين القطاع العام والخاص، تقوم به الحكومة

٢٧- ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع٣٦، دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢،ص٢١٤.

* تعرف هيئة حدائق العلوم في المملكة المتحدة حدائق العلوم بانها" مبادرة لدعم الأعمال هدفها الأساسي تشجيع ودعم الشركات المبتدئة، واحتضان الأعمال التقنية والابتكار، وإمكانية النمو السريع عن طريق تقديم البنية التحتية والخدمات الداعمة."

بتوفير البنية التحتية الأساسية،مثل: الأراضي والخدمات، في حين يقوم القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) بتوفير المباني والمعدات والمستلزمات المطلوبة لعمله في هذه الحدائق الهدف من ذلك جذب الاستثمارات ودعم أفكار الشباب وابتكاراتهم لتحويلها إلى مشروعات [٢٨] .

خ- إنَ انشاء صناعات داخل المدن الصناعية الموزعة في المحافظات سيخلق حالة من التوازن التنموي بين المحافظات فضلا عن توفير فرص عمل للشباب واستغلال الموارد المتاحة في المحافظة.

د- إنَ الشراكة ستحقق التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية ومن ثم ستوفر مختلف السلع المعوضة عن الاستيراد والمطلوبة محليا مثل الصناعات الغذائية والانشائية والالكترونية والدوائية والكهربائية، كما أنَها ستنهض بالقطاعات الرئيسة الأخرى، مثل: قطاع التعدين والزراعة[٢٩].

ذ- تتميز العديد من الصناعات العراقية بميزة نسبية كونها تعتمد على مواد أولية طبيعية متوفرة في العراق، مثل: صناعة البتروكيمياويات والاسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية والحديد والصلب والالمنيوم والاسمنت والطابوق ،لذا فأنَ إقامة شراكة مع القطاع الخاص عبر النهوض بتلك الصناعات عبر التكنولوجيا الحديثة ستخلق قيمة مضافة اعلى وقدرة تنافسية بين الأسواق فضلا عن ظهور صناعات وانشطة جديدة خلال عملية الإنتاجية.

سابعاً:دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:إذ اهتمت ماليزيا بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية والاعانات الإقراض التي قدمتها الحكومة كان لها دور هام في تشجيع الاستثمارات الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية، إذ اشترطت وزارات المالية والمصارف المركزية تقديم الحد الأدنى من متطلبات الإقراض للمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى لاسيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،لذا نجد أن الحكومة قد تدخلت بشكل مباشر عن طريق مؤسساتها الحكومية وبشكل غير مباشر عن طريق المؤسسات الخاصة لتقديم الائتمان لأنشطة صناعية وزراعية مستحقة ولكنها محرومة من التسهيلات الائتمانية المقدمة، كما اشترطت الحكومة الماليزية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام المحتوى المحلي، عن طريق استخدام الموارد والصناعات المحلية كافة التي تنتجها الشركات الوطنية من قطع الغيار والمواد الخام.

لقد سعت الحكومة العراقية إلى تقديم المساعدات والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر عدة مبادرات، أهمها :مبادرة البنك المركزي (1ترليون دينار) التي تتراوح قيمة قروضها ما بين (5-50) مليون دينار، والتي أسهمت في فتح (469) مشروعاً صناعياً في العراق خلال المدة

٢٨- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق ،ص٩٣.

٢٩- فيصل اكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريعات والممارسات في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ، م٢١،ع٨٣، ٢٠١٥، ص٣١٠.

2015–2019 [٣٠]، و لابد من وضع أدوات وإجراءات اكثر تحفيزية للنهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،مثل :خفض الفوائد على القروض الصناعية المقدمة من المصارف العراقية، إذ إنَّ تلك الفوائد التي تصل ما بين 8%–10% هي مرتفعة بنظر المستثمر مما يحجم عن الاستثمار في المشاريع الصناعية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإقامة الصناعات الانشائية والغذائية والدوائية والكيميائية، كونها من الصناعات التي توفر ربحاً مضموناً، فهي صناعات يتزايد الطلب عليها داخليا وخارجيا فضلا عن توفر الموارد الطبيعية والبشرية في العراق يؤهله لقيام تلك الصناعات مع انخفاض تكاليف الإنتاج.وتقديم الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير قواعد تنظيمية وحوافز تشجيعية من إعفاءات ضريبية على التصدير أو تخفيض الضرائب على الأرباح لتحسين قدراتهم التنافسية وامكاناتهم الإنتاجية أو تقديم الوقود بأسعار معقولة للتخفيف من التكاليف التشغيلية التي تتحملها المشاريع.

ثامنا:ان أحد العناصر الرئيسة في نجاح التنمية الصناعية في ماليزيا هو الاستثمار الكبير في قطاع التعليم لخلق قوى عاملة عالية المهارة ملائمة لسوق الصناعات الثقيلة والدقيقة، اذ اهتمت ماليزيا في تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وتحسين القدرات الفردية، والرفع من عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وإقامة ربط علاقات مع الجامعات الغربية لاسيما الاسترالية والكندية.

وفي العراق هناك نقص في قوة عاملة ماهرة ومتخصصة بسبب هجرة الكفاءات، وفشل النظام التعليمي في تحسين المهارات والقدرات اللازمتين في اقتصاد المعرفة الحديث، فضلا عن قلة برامج تدريب العاملين في قطاع الصناعة وتأهيلهم، وقلة التمويل لمراكز البحث والتطوير أصبحت من معوقات التنفيذ الناجح لسياسات التنويع الصناعي ، إذ لابد من اتباع بعض السياسات في تنمية رأس المال البشري المتمثلة، بالآتي:

١. تأصيل الشراكة والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي عن طريق تقديم الجامعات البحوث العلمية وتوفير القوى العاملة المتخصصة بالمقابل تقوم الشركات الصناعية بتمويل تلك البحوث بشراء المواد الكيمائية والآلات والمعدات المختبرية، وتقديم المنح السنوية للطلاب، للبحث في مواضيع لبحوث تخص الجوانب الصناعية من الإنتاج أو التسويق أو الابتكار والبحث عنها، لينتج فيما بعد منتج صناعي متطور أو مبتكر مما سيعود بالنفع للطرفين والتجارب السابقة كتجربتي: ماليزيا وتشيلي خير دليل على ذلك[٣١].

---

٣٠ –البنك المركزي العراقي ، إنجازات الخطة الاستراتيجية ، تشرين الثاني ٢٠١٨، ص١٣.

٣١ – محمد عبد الله الفقي، رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي، مجلة المستقبل للعلوم الاجتماعية، ع٣، ٢٠٢٠، ص٢٠٦.

٢. ابتعاث الطلاب المتميزين في المجالات الهندسية والصناعية والتكنولوجية إلى الخارج، لنقل التجارب والخبرات للبلد.

٣. زج العاملين والمدراء بدورات تدريبية مستمرة لمواكبة كافة التطورات العالمية التي تحدث أداء العاملين وتحسنه.

٤. الاستثمار في مراكز التدريب المهني والتقني والاهتمام بمراكز التدريب المهني القائمة وتطويرها، عن طريق ادخال الأساليب الحديثة المتبعة في دول العالم . فبرامج ومراكز التدريب المهني في سويسرا وألمانيا تحتضن الالاف من الطلبة سنويا بعد المرحلة الثانوية مقارنة بالجامعات[٣٢] ، أما في العراق فعلى الرغم من تزايد الاستثمار الخاص في قطاع التربية والتعليم ،إلا إن التعليم المهني والتقني لم يحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الحكومة والقطاع الخاص ،مما يتطلب من الحكومة الالتفات إلى مراكز التدريب المهني والتقني القائمة في البلد لاستيعاب الايدي العاملة الفائضة لتطويرها وفق احتياجات القطاع الصناعي بشكل خاص والسوق بشكل العام.

٥. ادخال برامج ريادة الاعمال في الجامعات لتحفيز الأساتذة والطلاب على إنشاء مشاريع مبتكرة يمكن الاستفادة منها في المجال الصناعي، وتمول تلك المشاريع من قبل الجهات المستفيدة منها.

**الاستنتاجات**

١) لقد حققت ماليزيا نجاحاً ملحوظاً في التنويع الاقتصادي لاسيما في قطاع الصناعة التحويلية باكتشافها ميزات تنافسية جديدة بعيدا عن النفط ، اذ اتبعت حزمة من السياسات الصناعية ( العمودية والافقية) لتنويع قطاع الصناعة التحويلية ، لتتميز ماليزيا فيما بعد بإنتاج مجموعتين من الصناعات، صناعات قائمة على الموارد المحلية مثل (صناعة البتروكيماويات، زيوت الطعام، النفط المكرر، زيت النخيل، قفازات مطاطية، الإطارات) وصناعات غير قائمة على الموارد المحلية مثل صناعة الالكترونيات والكهربائيات.

٢) احدى السياسات التي اعتمدتها ماليزيا في تنويع صناعتها التحويلية هو استثمار موقعها الجغرافي عن طريق انشاء المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والممرات الاقتصادية بالشراكة ما بين القطاع الخاص والعام التي نتج عنها توازن تنموي إقليمي ، وخفضت من معدلات البطالة والفقر ووزعت المكاسب المالية المتحققة من التنويع الصناعي بين المناطق.

٣) من نتائج التنويع في الصناعة التحويلية هو خفض معدلات البطالة الى (٣%) ومعدلات الفقر الى (٥,٦%) وزيادة إنتاجية عامل إلى( ١٩,٧%) نتيجة للسياسات المحفزة والداعمة لراس المال البشري

٣٢ – صندوق النقد الدولي، تقرير قضايا مختارة عن المملكة العربية السعودية، واشنطن،٢٠١٩، ص١٥.

وانشاء الحكومة مراكز التدريب في جميع انحاء البلاد والسياسات المحفزة لخلق فرص عمل حديثة من شأنها أنَّ تزيد الأجور والإنتاجية .

٤) ان نجاح تجربة التنويع في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا يعود الى جدية الحكومة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتوسيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والتحول الى نظام اقتصادي حر، وجذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنويع الهيكل الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وتنويع صادراتها فضلا نقل التكنولوجيا والمعرفة ، واهتمامها بتأهيل وتدريب القوى العاملة من خلال الورش والدورات، وتوطيد العلاقات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الأجانب، كما وفرت المناخ الاستثماري المناسب من حيث البنية التحتية والقوانين والإجراءات التنظيمية والقانونية والمالية لتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٥) بامكان العراق تنويع صناعته التحويلية ، فهو يمتلك معظم المواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات التحويلية وما يحتاجه هو وجود ارادة سياسية وبيئة استثمارية مستقرة ومتكاملة قادرة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب.

**التوصيات**

١. الاستفادة من تجربة ماليزيا كونها من الدول التي وفقت باتباعها سياسات اقتصادية وصناعية في مجال التنويع الصناعي من خلال دعمها للتنويع الافقي بتوزيع ريع النفط بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد وتعزيز التنويع العمودي في قطاع الصناعة التحويلية من خلال التركيز على الانتقال الى منتجات ذات قيمة مضافة اعلى في الصناعات المعدنية والكيمياوية والالكترونية والغذائية.

٢. لمعالجة الاختلال الهيكلية المزمنة في الاقتصاد العراقي – الريعي، لابد من خلق بيئة استثمارية متكاملة تشجع المستثمرين للدخول في تنويع قطاع الصناعة التحويلية من خلال إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص ينتج عنها صناعات جديدة ومبتكرة وتطوير الصناعات الحالية كما توفر البنية التحتية الكفيلة لتطوير القطاع الصناعي .

٣. التركيز على دور التعليم المهني والجامعات في المجال الصناعي وضرورة انشاء الحواضن الصناعية لأحداث نقلة نوعية في قطاع الصناعة الوطنية ووضع سياسات حماية تنافسية.

٤. التأكيد على توزيع المناطق والمدن الصناعية في المحافظات كونها تستخدم كمحرك لعملية التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا ، كون كل محافظة من محافظات

العراق تمتلك ميزة نسبية لمورد معين يؤهلها لانشاء صناعات معينة يمكن ان تنافس على المستوى المحلي والدولي.

**المصادر**

**المصادر العربية**

**أولا : البحوث والمقالات**


١) احمد محيي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة ،المجلة العلمية ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،م٤، ع٧، ٢٠١٩.

٢) ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، ع٣٦، دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٣) علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً،مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية ، ع٣، م٢٣،العراق، ٢٠١٥.

٤) فيصل اكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريعات والممارسات في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ، م٢١،ع٨٣، ٢٠١٥.

٥) محمد عبد الله الفقي، رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي، مجلة المستقبل للعلوم الاجتماعية، ع٣، ٢٠٢٠.

٦) معهد التخطيط القومي، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٨.


**ثالثا: الدراسات والبيانات الرسمية**


١) صندوق النقد الدولي، تقرير قضايا مختارة عن المملكة العربية السعودية، واشنطن،٢٠١٩.

٢) مجلس النواب، القوانين الصادرة ، القوانين المنشور على الموقع الالكتروني https://arb.parliament.iq/

٣) مجلس الوزراء ،هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص بين عام ٢٠١٤-٢٠٣٠، ٢٠١٤.

٤) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، العراق.

٥) البنك المركزي العراقي ، إنجازات الخطة الاستراتيجية ، تشرين الثاني ٢٠١٨.

## المصادر الاجنبية


1. Bank Negara Malaysia, Annual Report 2013, Economic Developments In 2013, 2014.
2. Christie F. Robert And Sathianathan Menon, Improving The Environmental Sustainability And The Export Competitiveness In The Food Sector: Case Of The Malaysian Palm Oil Industry, Economic Commission For Africa, 2006.
3. Department Of Statistics Malaysia Official Portal,Employment And Salaries & Wages Statistics 2018, https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeBy.
4. Department Of Statistics Malaysia, Annual Economic Statistics 2018 (Manufacturing Sector) , 2019.
5. Household Income Survey 2016, Department Of Statistics, Malaysia And Ministry Of Economic Affairs, Malaysia. Https://Www.Dosm.Gov.My/V1/Index.Php?R=Column/Cthemebycat&Cat=493&Bul_Id=Vtnhrkdizkfzenbnd1y1dmg2uulrzz09&Menu_Id=Amvowu54utl0a21nwmdhmjfmmwcyzz09
6. Jesus Felipe, Development And Modern Industrial Policy In Practice Issues And Country Experiences, The Asian Development Bank Andedward Elgar Publishing, Usa, 2015.
7. Mohamed Rizwan Habeeb Rahuman,Kevin Wong Tho Foo, Rachel Cho Suet Li , Agglomeration In Practice :The Malaysian Experience In Diversifying Manufacturing1 ,Economics Department, Bank Negara Malaysia, 2014.
8. Nacer Loubna, The Role Of The Manufacturing Industry In The Performance Of The Malaysian Economy, International Journal Of Economic Studies , Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, No:13 , Germany – Berlin, 2020.
9. Organization For Economic Co-Operation And Development(Oecd), Oecd Economic Surveys: Malaysia ,Economic Assessment, France, 2016.
10. Petroliam National Berhad(Petronas), Annual Report2019,Malaysia, 2019.
11. Vasiliki Mavroeidi, Industrial Policy And Global Value Chains :The Experience Of Guangdong, China And Malaysia In The Electronics Industry, P.H.D Research ,Centre Of Development Studies, University Of Cambridge,2018.
12. Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case Of Malaysia, Revenue Watch Institute, New York , 2013,.

.١